

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

التقرير الاستراتيجي يرفع عوائد السندات مع زيادة المخاطر في 3 أشهر غولدمان ساكس متشائم: الأسهم العالمية ستراجع

مدحت فاخوري

قد تشهد الأسهم والسندات العالمية تراجعاً خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، مع مخاوف ان تتعرض الأسهم لعمليات بيع كبيرة، ما سيعزز ارتفاع التضخم، وفقاً لتقرير الاستراتيجية ربع السنوي لمجموعة غولدمان ساكس. وقد خفض البنك العالمي من تصنيف الأسهم إلى محاذ، والتي تعادل الاحتفاظ خلال الثلاثة أشهر، كما خفضت ائتمان الشركات إلى «underweight» وتنبأ بارتفاع عائدات السندات الحكومية. وأبدى البنك قلقه من «أن عمليات بيع السندات الحكومية قد تؤدي إلى عمليات بيع مؤقتة في الأسهم وذلك تمسحياً مع ما راه البنك خلال الصيف الماضي».

وأشار البنك في تقريره إلى أن مؤشر العالمي MSCI خسر في جميع البلدان نحو 8,8٪ خلال الفترة من 21 مايو إلى 24 يونيو العام الماضي وهي نفس الفترة التي ارتفعت خلالها عوائد سندات الخزنة الأميركية لـ 10 سنوات (USGG10YR) إلى نحو 2,54٪ مقابل 1,93٪، وفقاً لبيانات أظهرتها بلومبيرغ. وفي الوقت الحالي يبلغ العائد على السندات لعشر



هل عاد التفاؤل بالاقتصاد العالمي أم دخلنا في موجة جديدة من عدم الوضوح؟ فعلى عكس تقرير غولدمان ساكس يبدو أن هناك تفاؤلاً باقتصادات صناعة السوق كبريطانيا التي كشفت الأرقام الأخيرة عن نمو في الربع الثاني. في الصورة علامة عودة الانتعاش وضعت على شارع في منطقة توتينغ في جنوب لندن (رويترز)

سنوات حوالي 2,46٪، مع توقعات لغولدمان ساكس بأن ترتفع إلى 3٪ بحلول نهاية العام الحالي وإلى 4٪ بنهاية 2017. وأشار التقرير إلى أن عائدات السندات سوف ترتفع بسبب النمو القوي وتسارع التضخم في الولايات المتحدة، وتأتي هذه التوقعات مع قرب انتهاء الاحتياطي الفيدرالي من برنامج التيسير الكمي بشراء

السندات في أكتوبر القادم 2014 مع النظرة المستقبلية الكلية القوية، كما أشار التقرير إلى أن السوق سيصبح أكثر تشدداً بالنسبة لتوقيت وسرعة وحجم دورة التشديد من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، وفقاً للاستراتيجيين في التقرير. ونصح التقرير المستثمرين بأن يقللوا من حيازتهم للسندات الحكومية، حيث أن العوائد قد

ترتفع مع تسارع التضخم في الولايات المتحدة وتوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشراء السندات في أكتوبر. وعلى الرغم من تخفيض البنك لتوقعاته الفصلية للأسهم إلى أنه رفعها إلى «Overweight» على المدى البعيد على أساس سنوي مشيراً إلى إمكانية تحقيق أرباح مدفوعة بالنمو الاقتصادي المستدام.

بزئس رمضاني

عليكم بالاقتصاد الإسلامي!

إعداد: عاطف رمضان



تعرض 'الانباء' زاوية يومية خلال شهر رمضان، يكتبها المسؤولون في القطاعات المختلفة كاستراحة يومية يندكرون خلالها عبرا من الأزمة المالية في 2008 الأكبر تاريخياً والمستمرة نبعاتها حتى الآن. إذ يجيبون عن أسئلة حول ذكرى الأزمة والعبر الاقتصادية منها، والدروس التي نتجت منها.

لما لا نرى أزمة مالية، فالأمور كان مبالغاً فيها جداً، وحالياً التعامل مع الجريات يتم بعقلانية.

أتمنى الاستفادة من المستشارين الموجودين في الكويت سواء الاقتصاديون أو القانونيون لإيجاد تشريعات جديدة تخدم الاقتصاد والشركات.

وأرى أن الأزمة المالية ليست حالة خاصة بالكويت، فقد كانت في السوق كغير من الشركات الوهمية التي كانت تتداول أسهمها بأسعار وهمية لا تحدها آليات العرض والطلب في السوق.

فأسعار الأسهم لا بد أن تحددها آليات السوق كعمليات العرض والطلب والإنتاج، وصناع السوق لهم علاقة بذلك أيضاً.

واعتقد أن الأزمات الاقتصادية تظهر على الساحة العالمية كل 30 أو 25 سنة، لأن الاقتصاد العالمي ليس مبنياً على منظومة اقتصاد إسلامي، بل مبني على عدة نظم اقتصادية مشتركة، رأسمالي أو شيوعي أو اشتراكي.

فلا بد أن يصل هذا الاقتصاد العالمي في مرحلة من المراحل الزمنية للوقوع في أزمة، وعلينا الاستعداد لمثل هذه الأزمات، من خلال سنن قوانين وتشريعات اقتصادية ونظم وإجراءات.

وأن الأوان للتفكير في التحول للاقتصاد الإسلامي، وخير دليل على ذلك أن المصارف الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية كغيرها من البنوك التقليدية.

صالح المخلف
رئيس مجلس إدارة شركة
صناعات التبريد والتخزين

لم تتأثر الكويت كثيراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية كدول العالم الأخرى بقدر تأثرها بقلة التشريعات والقوانين الاقتصادية. فقد كان هناك حرية مطلقة بالسوق، إضافة إلى عدم وجود ضوابط من قبل بنك الكويت المركزي فيما يخص القروض الاستهلاكية أو القروض طويلة أو قصيرة المدى.

مما لا شك فيه أن الأزمة ساهمت في كشف هذه الأمور، واعتقد أنه في حال لو كانت لدينا تشريعات بالشكل الكافي، لما كنا تأثرنا بتلك الأزمة. ومن المعلوم أن هذه الأزمة فضحت الإجراءات التي كانت متبعة والقصور في التشريع للقوانين والممارسات التي كانت موجودة «غير المهنية». ومن الطبيعي أن تتأثر دول العالم بالأزمة بدرجات متفاوتة خاصة البنوك كونها مرتبطة بعضها ببعض.

ومن تداعيات الأزمة المالية في الكويت أنها قضت على الشركات الورقية غير المنتجة، لكن حالياً في ظل وجود هيئة أسواق المال والتشريعات التي أقرت مؤخراً، أتوقع أن يكون التأثير محدوداً على الكويت في حال حدثت أزمة مالية أخرى.

ولا شك أننا تعلمنا دروساً من الأزمة المالية واستفدنا من الأخطاء التي وقع فيها غيرنا، واعتقد أننا لن نتأثر بأزمات مالية أخرى بعد أن تعلمنا من الدروس السابقة، في ظل التشريعات الجديدة التي أقرت في بعض القوانين الاقتصادية المرتبطة بهيئة أسواق المال، حيث أن تأثير الأزمات المالية عادة يتركز بشكل مباشر في سوق الأوراق المالية ويتأثر بالتبعية أداء البنوك والقطاعات الأخرى لاحقاً. واعتقد أن الأمور رجعت لطبيعتها.

«الجمان»: المخاطر كبيرة على المستثمرين الأفراد البورصة «متخلفة».. الملكيات المتداخلة مرتفعة جداً

مقارنة بعض بيانات كبار ملاك البورصتين الكويتية والسعودية كما في 2014.06.30					
الترتيب	البيانات كبار الملاك		البورصة الكويتية		البورصة السعودية
	مليار ريال	مليار دولار أمريكي	مليار ريال	مليار دولار أمريكي	مليار دولار أمريكي
1	القيمة الرأس مالية	31.0	108.8	1,907	508.5
2	نسبة الملكيات المعلنة	13.6	47.7	1,107	295.2
3	نسبة الملكيات المعلنة المتداخلة	2.9	10.1	86	22.9
4	مضاعف نسبة الملكيات المعلنة المتداخلة في البورصتين لصالح السعودية		2.3		
5	نسبة نسبة الملكيات المتداخلة إلى إجمالي القيمة الرأس مالية	9%		5%	
6	نسبة نسبة الملكيات المتداخلة إلى إجمالي الملكيات المعلنة	21%		8%	
7	سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي	0.285			3.750

المصدر: مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية

حيث يعني ذلك أن بورصة الكويت مستثمرة في بورصة الكويت، أي في نفسها ونسبة مرتفعة أيضاً، وهو ما يولد مخاطر كبيرة لا مجال لتفصيلها حالياً، وهو من أحد الأسباب الرئيسية لتخلف أداء البورصة الكويتية بالمقارنة مع شقيقاتها الخليجيات. ويؤكد ذلك أن نسبة قيمة الملكيات المتداخلة إلى إجمالي القيمة الرأس مالية تبلغ 9٪ في الكويت مقابل 5٪ في السعودية، كما تشكل قيمة الملكيات المتداخلة في الكويت 21٪ من إجمالي قيمة الملكيات المعلنة مقابل 8٪ فقط في السعودية.

ونود أن نشير إلى أن تحليل الملكيات المعلنة في البورصتين السعودية والكويتية يتعلق بالمساهمات التي تساوي أو تزيد على 5٪ من رأسمال الشركات المدرجة فيهما، وذلك كما في 2014/6/30.

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تقرير حول الملكيات المتداخلة بين بورصة الكويت والسعودية أنه بشأن الملكيات المتداخلة (Cross Holding)، أي الملكيات المعلنة لشركات مدرجة في شركات مدرجة أخرى، تبلغ 22,9 مليار دولار أميركي في البورصة السعودية، وهو ما يشكل 2,3 ضعف الملكيات المتداخلة في البورصة الكويتية البالغة 10,1 مليار دولار أميركي، ولعله من اللافت أن المضاعف المذكور هو أقل مضاعف للمقارنة ما بين البورصتين، ما يعني أن الملكيات المتداخلة في الكويت مرتفعة جداً بالمقارنة بما عليه الوضع في السعودية بالنسبة والتناسب، وهو ما يؤكد ارتفاع معيار الملكيات المتداخلة في الكويت بشكل ملحوظ بالمقارنة مع البورصات الإقليمية، وربما على مستوى العالم أيضاً، والذي يعتبر مؤشراً سلبياً.



شركة داو للكيماويات، تتقدم بأسمى آيات التهاني إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وإلى شعب الكويت الكريم بمناسبة عيد الفطر السعيد أعاده الله عليكم بالخير واليمن والبركات.

www.dow.com

